الترجمة والنقل

محمد الديداوي
اليونيدو ـ فيينا

«إن الحاجة في عالمنا اليوم إلى التواصل على نطاق واسع وبدقة وفعالية فيما بين مستعملي لغات مختلفة تعطي للمترجم مكانة ذات أهمية جديدة واستراتيجية»

(نايدا)

1 ـ الترجمة، عصبها المعنى

تقوم الترجمة في جوهرها على ركنين أساسيين هما الفهم في اللغة المترجم منها والإفهام في اللغة المترجم إليها. ويجب أن يعتبر النص المترجم مستقل الذات وأن يكون في مقدور المترجم أن يجيب على الأسئلة التالية : ماذا قيل (في اللغة المترجم منها) وكيف يقال (في اللغة المترجم إليها). لذا، يفترض فيه أن يلم بالمعنى إلماما كاملا، وربما يكون ذلك بوسائل خارجة عن النص، وأن يحسن السبك والحبك في النص الذي يخرج به للقارىء، وإلا بطلت الترجمة وانتفى القصد منها.

وشأن الترجمة شأن سنة التطور. ذلك أن الانصهار والتشكل لا يمس صميم المخلوقات بل إنها تتبدل وتتغير شكلا وتظل على حال مضمونها (Goethe)[1].

وقد شبه البعض المترجم بالعازف الذي يؤدي لحنا موسيقيا انطلاقا من نص يضعه الموسيقار أو الملحن[2]. ومثل درايدن الترجمة بتقليد لوحة زيتية.

وفيما يلي تشريح لعملية الترجمة، على أساس المعنى (Kornelius و Diller)[3] :

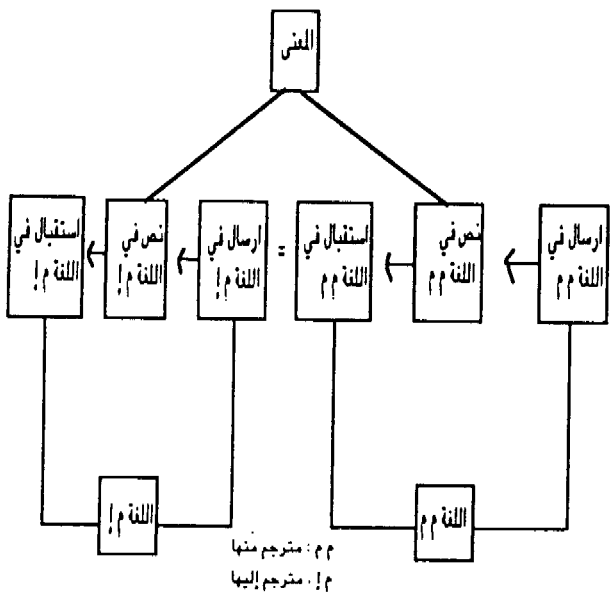

هكذا، يتم تبليغ المعنى في اللغة المترجم منها في شكل نص فيها. ويكون المترجم مستقبلا لهذا المعنى في تلك اللغة ومرسلا له في اللغة المترجم إليها، وذلك في شكل نص يضعه في هذه اللغة.

إن الترجمة إذن هي تبليغ المعنى استنادا إلى نص أصلي يكون محوره المعنى ويحافظ المترجم على عناصره ويكيّفه مع مقتضيات اللغة المترجم إليها.

إلا أن المترجم يتنازعه المعنى والمبنى. فحينما يسعى إلى مضاهاة النص الأصلي في خصائصه

الأسلوبية، يكون عرضة للتضحية بكثير من المعنى، بينما غالبا ما يكون في الالتصاق الشديد الحرفي بالمحتوى ضياع كبير للسمة الأسلوبية (Nida)[4].

وقد جرى التمييز بين الترجمة الدلالية، التي تركز على المحتوى الدلالي للنص، والترجمة التبليغية، التي تتركز على مدى تبليغ الفحوى وفهم المترجم لهم وتجاوبهم (Newmark)[5].

ولوصول المترجم إلى غايته، يحلل المعلومات اللغوية والخارجة عن اللغة، على أساس أن العملية الترجمية تماثل عملية التكلم، والغرض منها في المقام الأول هو تبليغ المقصود.

وتتدرج الترجمة من الحرفية إلى الترجمة في نفس اللغة، التي قد تتعدد مراحلها، وهي عبارة عن المراجعة الذاتية أو من مترجم آخر، وصولا إلى التكييف الكامل الذي قد تختلف معه هندسة الجملة بعد التقديم أو التأخير أو الإيجاز أو غير ذلك من مستلزمات إضفاء الطابع الأصيل.

غير أنه لا يصح التصرف في المعنى إلا في حالة التقريب، أي التكييف مع ذوق ومدارك القارىء ليكون البلاغ واحدا في نهاية المطاف، على أن يكون التطابق كاملا من حيث التأثير في اللغتين المترجم منها وإليها، ذلك أن الأثر هنا يساند المعنى.

وقد كانت الترجمة عند العرب إبّان ازدهارها، ومازالت، تنقسم إلى قسمين :

1 ــ الترجمة الحرفية ؛

2 ــ ترجمة المعنى : أي المعنى الشامل لكل جملة والمعنى الكلي للجمل وربطها مع بعضها.

وكان العرب حريصين عموما كل الحرص على تأدية المعنى بدقة وأمانة، و«كانت نزاهتهم ومقدرتهم ودقتهم في الترجمة والإشارة إلى المصادر فوق الانتقاد» (الجميلي[6]). كما أنهم كانوا يعيدون «ترجمة الكتاب الواحد مرات متعددة عن مصادر مختلفة، ومقابلة الترجمات بعضها بالبعض الآخر. لقد كانت هذه الطريقة من الأساليب المتبعة بين العلماء للوصول إلى النص الأصلي الصحيح مما يؤذن بالرغبة الأكيدة في تحري الدقة والحرص على الأمانة العلمية»[6].

وكانت من عادتهم مطابقة النسخ المتعددة وتصحيحها. واشترطوا في الترجمة فهم اللغة المترجم منها واللغة المترجم إليها وفهم الموضوع و«تصوره كتصور قائله والإحاطة به إحاطة تامة»[6]. وهذا ما دفع الجاحظ إلى القول بأنه قد «نقلت كتب الهند، وترجمت حكم اليونان وحولت آداب الفرس، فبعضها ازداد حسنا، وبعضها ما انتقص شيئا[7]».

غير أن عبارات «نقل» و«ترجمة» و«تحويل» تستدعي التمييز كما سنرى، إذ تفصل بينها درجات من الدقة والتصرف.

وتستند الترجمة إلى العناصر التالية[4] :

- طبيعة البلاغ ؛
- وقصد، أو مقاصد، المؤلف والمترجم، بالنيابة عنه ؛
- ونوع المترجم لهم.

ومن المعايير الأساسية للحكم عليها :

- فعالية التبليغ، وتقاس بمدى سهولة الاستبيان؛
- وفهم القصد : يعتمد على الدقة والأمانة والصحة ؛
- وتساوي التأثير على المترجم من لغتهم والمترجم إليهم ؛

وحدد داربيلني سبعة معايير للترجمة[8]، هي :

1 ــ هل المعنى دقيق إجمالا وعضويا ؟

2 ــ وهل اللغة المترجم إليها اصطلاحية والاستعمال صحيح ؟

3 ــ وهل النبرة منقولة ؟

4 ـ وهل روعي الفارق الثقافي ؟
5 ـ وهل عولجت التلميحات الأدبية والفولكلورية كما ينبغي ؟
6 وهل أخذت في الاعتبار نوايا المؤلف غير المعلنة في الخطاب ؟
7 ـ وهل الترجمة مكيفة مع متطلبات المترجم له ؟

وقد استعملت تلك المعايير لوضع نظام سيكال لتقييم الترجمة[9].

وارتأى، رأي نايدا، أن الغلبة تكون للمعنى على كل حال.

ولا ريب أن طابع الترجمة يختلف باختلاف الموضوع من أدب وشعر، وعلم وتكنولوجيا، ومسرح، وسينما، وصحافة، ودبلوماسية، الخ. كما أن وضع الترجمة في المنظمات الدولية والإقليمية، التي تتعدد فيها اللغات الرسمية، له صفته الخاصة.

غير أن الترجمة قد تكون زائدة أو ناقصة. وتتحدد معالمها بفعل الأولويات المتوخاة أو القيود المفروضة أو الآثار المترتبة عليها.

وكقاعدة عامة، لا يجوز الخروج عن عناصر النص الدلالية إذا كانت المسؤولية تقع على صاحب النص الأصلي. فالمترجم يجب عندئذ أن يتقيد بما جاء فيه ولا يقول شيئا مختلفا على لسان غيره.

ومتى حاد المترجم عن المعنى، لضرورة يرتضيها، أصبح ناقلا. وفي المقابل، فإن الترجمة هي نقل المعنى كاملا، مع مراعاة اللوازم الأسلوبية والتأثيرية.

وهناك محاولات لتحليل وتحري العملية المعقدة التي تتم بها الترجمة[10].

2 ـ النقل

أما النقل فهو التبليغ مع التصرف في المعنى أو المبنى أو كليهما، زيادة أو نقصانا، وتنتهي الترجمة عند الحد الذي يخرج فيه المترجم عن نطاق تركيب النص الأصلي وشكله إذ يزيد فيه ما يزيد به على المعنى أو ينقص منه. وهو ضرب من ضروب التأليف أو منطلق له. ويتسنى النقل في مضمار العلم والتكنولوجيا متى استحكمت المعرفة في هذا الباب ولا يتأتى بدون نقل المفهوم المصطلحي وإيجاد المصطلح المطابق تماما في اللغة المنقول إليها.

وينقسم النقل إلى ما يلي :

1-2 التحويل

التحويل هو «عملية التعبير، الإبداعي والضروري، عن معنى عام بهدف إعادة إقامة التوازن البلاغي الذي يختل بفعل الترجمة وذلك عند الانتقال من لغة إلى أخرى» (Bastin)[11].

وهو التصرف في المعنى والشكل، كما يحدث في حالة القصيدة الشعرية، فإن الشاعر الناقل يستلهم منها قصيدة في لغته لها بعض ملامحها ومعانيها، ويتجاوب معها فيخرج بما عنده. فهو في منزلة وسطى بين الترجمة والتأليف والتقليد والإبداع. ذلك أنه مترجم مؤلف ومقلد مبدع، وليس صحيحا دائما أن الشعر «لا يستطاع أن يترجم ولا يجوز عليه النقل ومتى حول تقطع نظمه وبطل وزنه وذهب حسنه وسقط موضع التعجب منه، وصار كالكلام المنثور»[7].

ويكون التحويل بالاختزال والإسقاط والاسهاب والتحديث والابداع[11]، حسب درجة تدخل الناقل.

وكثيرا ما يحدث التحويل في ميدان الصحافة، إذ ينقل المترجم/الصحافي نبأ أو مقالة إلى لغته، ويتصرف في مبناها ومعناها وهو يكيفها مع السياسة المرسومة له.

وقد يصل التحويل إلى مستوى التأليف، كما أنه قد يكون جزئيا أو كليا.

2-2 التعريب أو الأخذ

هو نقل المعارف إلى العربية في حقل ما من حقول العلم وتطويعها له، استنادا إلى مؤلفات أجنبية في الموضوع، دون التقيد بنص معين. وقد يعتمد على أكثر من لغة في آن واحد.

والتعريب ليس الترجمة، لأن «الترجمة هي نقل الأفكار والمفاهيم من لغة إلى أخرى على أدق صورة ودون تشويه المعنى، أما التعريب فهو الرجوع إلى اللغة القومية بالتفكير بهذه اللغة والتعبير بها بالأساليب الصحيحة لحفظ أصالتها وخصائصها رغم إدخال المصطلحات الجديدة الضرورية للتعبير عن أحداث الأمور» (أبو عبده)[12].

وسواء تعلق الأمر بالترجمة أو التعريب، فإن مشكل المصطلح مطروح. ولابد للمترجم أو الناقل أن يسير على خطى الأسلاف الذين كان لهم باع طويل في هذا المضمار، كما هو معلوم، ذلك أن المصطلحات التي استعملوها «تؤدي المعنى المقصود مباشرة فلا إيحاء فيها ولا ظلال، ولا زخرفة لفظية ولا حشو» (عبد العزيز[13]).

وقد أجريت دراسة لما عرب في العصر العباسي، من خلال بعض الأصول[13].

إن «المصطلحات العلمية المستخدمة فيها تكاد تكون موحدة على اختلاف الأزمان والأوطان بين مؤلفيها»[13].

تلك هي الطريقة الصحيحة. ومن المفيد وضع مسرد[14]، في كل مؤلف علمي، يحتوي على تعاريف وشروح للمصطلحات المستعملة مع ما يقابلها باللغتين الانكليزية أو الفرنسية، أو غيرهما حسب المراجع المستند إليها في وضع ذلك المؤلف.

3-2 التلخيص

ينقل المترجم بموجبه مكونات النص الأساسية في نص أوجز، ولا يستطيع أن يتصدى له سوى الناقل المتمرس في اللغة العارف بأصول العلم المترجم فيه. وهذا النوع من النقل أعوص وأشد على من يقوم به، إذ يستوجب الصياغة الجديدة مع الحفاظ على المعنى إجمالا. «وإن إجادة لغة [....] الكتاب المراد تلخيصه، والإلمام التام بمادته، هما من أهم مقومات هذه الطريقة، وقد اتبعها النقلة العرب، إذ استخلصوا «المهم من الكتابات اليونانية ووضعوها في قالب واضح تاركين كل ما كان لا لزوم له»[6].

4-2 النقل المصطلحي

من المعلوم أن المصطلحات العلمية يضعها العالم أو الخبير او الأخصائي أولا في لغته فتتفرع عنها نقلا إلى لغات أخرى، وغالبا ما يكون هذا عند الترجمة. إن هذه العملية هي نقل مفاهيم مصطلحية من لغة إلى أخرى، أحيانا دون التقيد بالصيغة المصطلحية الأصلية. ولابد أن يكون هذا النقل مبنيا على السياق لإدراك كنه المفهوم المراد نقله، ولا يصح وضع المعاجم بعيدا عن النص. ويستدل من التجربة أن المعاجم العلمية المتعددة اللغة قد وضعها مترجمون أثناء تأديتهم لعملهم[10].

ومن ناحية أخرى، لا يدخل التكييف في إطار النقل إلا متى ابتعد عن الأصل معنى ومبنى. أما إذا كان عبارة عن تقريب للأفكار والمفاهيم دون المساس بمضمونها، فهو ترجمة. وقد انتُقِد حنين بن اسحق بسبب «اسقاطه كل علائم الوثنية من كتب الأقدمين، وكان يستبدل بها الاله الواحد وملائكته وما إلى ذلك مما جار على المادة الأسطورية الغنية في تلك الكتب، وإن لم يعد ذلك منقصة في ترجماته العلمية»[13].

وقد اشتهر بالنقل عند العرب عبد الله بن المقفع (القرن العاشر) ويعقوب بن اسحق الكندي (796-873) ويحي بن عدي (893 م – 974)، كما عرف به المنفلوطي، الذي لم يكن ملما بالفرنسية، ونقل

مع ذلك إلى العربية، على أساس ترجمات خام قام بها آخرون من أجله، فكان ما نقله على مستوى تأليفي راق يجمع بن الحس الأدبي والمقدرة اللغوية وجمال العبارة.

وقد يكون الناقل أرتب وأوضح. «وتكفي المقابلة بين كتابات جالينوس وكتابات ابن سينا. فالأول مبهم والثاني في غاية الوضوح، والترتيب ظاهر في الثاني ومفقود في الأول»(6).

وتعد الترجمة الشفوية نقلا، ذلك أن الترجمان يعمد إلى التلخيص. وإن الحكم على جودة عمله مبني على نسبة المعنى المبلغ. وكلما اقترب من اكتمال المعنى كان أقدر وأوفى وأدق.

وهناك حالات خاصة لا تصح فيها الترجمة وإنما يستقيم معها النقل، مثل المقامات، ودعامتها الزخرفة اللفظية، وبعض أنواع الشعر. وقد تكون الترجمة المشروحة لازمة أحيانا. كما أن النقل لا يتأتى في حالة القرآن الكريم، وإنما تترجم معانيه، مع تكييف المبنى قدر المستطاع، ذلك أن النقل يستوجب التصرف، وهذا غير مقبول، بل أن فيه خطر الانزلاق والتحريف.

ويستحب، في الترجمة، المرور بالمرحلتين التاليتين، والتدرج في الثانية بقدر ما يسمح به الوقت :

1 ـ الترجمة الحرفية الخام، ويتكون فيها النص من كل عناصر المعنى.

2 ـ الترجمة في نفس اللغة، وهي المراجعة، التي قد تتعدد مراحلها أيضا، وقد تكون على فترات متباينة. وفيها يتم التكييف الكامل مع اللغة المترجم إليها. ومن المرجح عند هذا الحد أن تختلف هندسة الجملة مع الأصل في معظم الأحيان بالنسبة للعربية والانكليزية.

وقد يبدأ النقل عند المرحلة الثانية، أو يتخذ مسلكا آخر من الوهلة الأولى عند الأخذ أو التحويل أو التلخيص.

3 الترجمة في منظومة الأمم المتحدة

1-3 الترجمة لا النقل

لا يجوز النقل في منظومة الأمم المتحدة، إطلاقا، ذلك أن الوثائق تكون إما ذات طابع حساس نظرا لما قد يترتب عليها من عواقب سياسية أو دبلوماسية أو قانونية، أو أنها تستخدم كأساس للمناقشات العلمية والمتخصصة في اللغات الست الرسمية. وفي الغالب الأعم، تكون اللغة المترجم منها هي الانكليزية، وتستند اللغات الأخرى إليها متطابقة معها وفيما بينها، ذلك أن من المفروض أن يكون البلاغ واحدا في اللغات المترجم إليها لكي تكون أرضية النقاش واحدة بين مستعملي تلك اللغات وتكون التوصيات والنتائج التي يخلصون إليها ويتفقون عليها موحدة.

وإن الترجمة في الأمم المتحدة تبليغية بطابعها، لأن المضمون هو الأهم وما اللغة سوى وعاء يحتويه ويغلفه. وهي على عكس الترجمة الأدبية التي تكمن جمالية النص فيها بالدرجة الأولى في ما تثيره من صور وتشابيه وما تمتع به المترجم له أو المنقول له من تراكيب وتعابير وألفاظ.

وإن الترجمة في المنظومة تتجاذبها الحرفية والتصرف، لأن المترجم كثيرا ما يضيق به الوقت، فلا يراجع النص الذي أنتجه مراجعة ترتفع به إلى درجات الأصالة العليا.

وبالنسبة للنصوص القانونية، فإن الأمر أعقد من ذلك. فبعد الترجمة من الانكليزية أصلا، يصبح النص في باقي اللغات مستقلا تماما ومتساوي الحجية. وقد يفتح الباب للمساجلات المصطلحية واللغوية، متى أدخلت التعديلات الكثيرة على كل نص على

حدة وتوجبت المواءمة فيما بين النصوص، مثلما حدث في حالة معاهدة قانون البحار، التي استغرق إعدادها زهاء عشر سنوات، عدل فيها المندوبون الكثير كل في لغته. وكان على المترجم أن يبدّل ما يتصل بالجوهر ويبين ما يتصل بالشكل لكي يتبين ما إذا كان التعديل ينطبق أو لا ينطبق على اللغة التي يترجم إليها.

2-3 ضبط النوعية

1-2-3 النقل

يستند في تقييم النقل إلى القيمة العلمية والمصطلحية للمعلومات المنقولة والمصطلحات المستعملة ومدى دقتها أو القيمة الأدبية والإبداعية للنص المنقول، الذي يصبح بمثابة نص شبه أصلي.

2-2-3 الترجمة

تستعمل تقنيات الترجمة العكسية (أي ترجمة النص المترجم) والترجمة المزدوجة وإعادة الترجمة للتأكد من الدقة والأمانة في التبليغ. كما أنه قد يطلب من القارىء أن يفسر ما يفهمه من البلاغ المترجم[17]. وقد يكون رد فعل القارىء من تلقاء نفسه نبراسا لذلك.

وإن المعيار الأساسي هو ضمان تبليغ المعنى كاملا وما يجاوره من تأثير.

ولا شك أن هذه العملية تستدعي كثيرا من التركيز والانتباه للغوص في المعنى وكثيرا من المهارة لتأديته في قالب لغوي ملائم للغة المترجم إليها، مع تتبع النص الأصلي بجمله وفقراته وتقسيماته.

وفيما يخص الترجمة المؤسساتية، أي في منظمات مثل الأمم المتحدة التي تستعين بجماعة من المترجمين كموظفين، فإن الوسائل التالية تساعد على ضمان النوعية[18] :

- التشدد في تعيين المترجمين بفرض أعلى المستويات والصرامة في نوعية المواد المقدمة للترجمة، لاسيما من حيث الوضوح.
- حسن التخطيط والتوزيع، وذلك باستناد العمل إلى المترجمين حسب تخصصاتهم وميولهم. وهذا من أهم الوسائل الوقائية.
- إعادة قراءة النص المترجم ومقارنته بالنص الأصلي لتحري مدى الدقة والأمانة. وإعادة قراءته للتدرج به أسلوبيا والتحقق من النحو (المراجعة الذاتية).
- الاستناد إلى المراجع وتوحيد الاستعمال المصطلحي.
- تهيئة أسباب الراحة في العمل، بتخفيف الضغط قدر الإمكان عن المترجم، لتفادي إرهاق المترجمين. ومن المستحب التقليل من النوبات الليلية، إلا في حالة مجلس الأمن الذي يجتمع في حالات الطوارىء، ولا يمكن دائما وضع جدول زمني لاجتماعاته. ومن اللازم توفير العزلة للمترجمين وإبعادهم عن الضوضاء، لمساعدتهم على التركيز.
- يُجري التقييم رؤساء أقسام دوائر الترجمة، داخليا في الغالب وليس على أساس ردود الفعل الخارجية. ومن الصعب عليهم، بل من المستحيل عمليا، إجراء استعراض دقيق لكل المواد المترجمة. لذا، فإن التقييم يتم انتقائيا.
- تعطى الأولوية في المراقبة الوقائية للوثائق ذات الأهمية المرجعية، مثل القرارات والتقارير الرئيسية والصكوك الدولية.
- عندما تستعمل الوثائق كمراجع لترجمة وثائق أخرى لاحقة، تكون الفرصة سانحة للتأكد من صحتها.
- يعتمد أيضا على آراء المراجعين لتقييم عمل المترجمين.

● تكون ردود فعل المستعملين مكملة للتقييم الداخلي، لذلك فإن من اللازم والمفيد الإبقاء على قنوات الاتصال معهم ومراعاة طلباتهم، لاسيما في المجال المصطلحي.

وبصفة عامة، فإن ضبط النوعية في الأمم المتحدة «يجب أن يعتبر مهمة جماعية»[8] لكل مترجم أو مراجع نصيب فيه ذما أو مدحا.

4 ـ خلاصة

الاطلاع على المعارف يكون عن طريق الرجوع إلى اللغة أو اللغات الأصلية أو بواسطة النقل والترجمة، ولربما بالنقل أكثر، وفي هذه الحالة تكون اللغة المترجم أو المنقول إليها مصبا للعلوم والمعلومات. وفي حين تساعد الترجمة على تطويع اللغة وتدقيق المصطلح العلمي، فإن من مزايا النقل الاستيعاب الكامل للعلوم. وكثيرا ما تكون الترجمة منطلقا للنقل ثم التأليف.

إن خير وسيلة للتعريب هي النقل، على أن تكون القدرة عليه متوفرة عند الأخصائي الناقل. ولا شك أن المترجم يساهم بقسط وافر في هذا المسعى بنقل المعارف والمصطلحات.

الحواشي والمراجع

(1) عن Gœthe : Steiner, G., 1964, After Babel Aspects of Language and Translation», Oxford University Press, Oxford

(2) منهم الفيلسوف الفرنسي فولتير وكاري وشتاينر.

(3) Diller, H. - J./Kornelius, J., 1978, «Linguistische Probleme der Übersetzung», Gunter Narr, Tübingen.

(4) Nida, E.A., 1964, «Towards a Science of Translating», Brill, Leiden.

(5) Newmark, P., 1982, «Approaches to Translation», Pergamon Press, Oxford.

(6) الجميلي، م. ر.، «حركة الترجمة في الشرق الاسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة»، الكتاب والتوزيع والإعلام والمطابع، طرابلس، ليبيا.

(7) الجاحظ، كتاب الحيوان.

(8) Darbelnet, J., 1977, «Niveaux de Traductions», Babel, vol. XXIII, no. 1.

(9) انظر : Larose, R., 1989 b, Théories Contemporaines de la Traduction, Presses de l'Université du Québec, Sillery .

(10) يندرج في هذا الاطار كتاب :

Lörscher, W., 1991, «Translation Performance, Translation Process and Translation Strategies, A Psycholinguistic Investigation», Gunter Narr, Tübingen.

(11) Bastin, G., 1990, Estudió de la Adaptación Puntual y Global en la Versión de L'Analyse du Discours comme Méthode de Traduction de J. Delisle, tesis de doctorado, Esit, Paris.

(12) أبو عبده، محمد، 1984، «التعريب ومشاكله»، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

(13) عبد العزيز، محمد حسن، 1990، دار الفكر العربي، القاهرة.

(14) هذا ما كان يفعله رفاعة الطهطاوي.

(15) من ذلك معجم «المورد» للبعلبكي.

(16) للإطلاع على نموذج لتقييم الترجمة، انظر:

House, J., 1981, «A Model for Translation Quality Assessment», Gunter Narr, Tübingen.

(17) من الذين نادوا بهذا Newmark و Wilss و Alverson .

(18) انظر أيضا IAMLADP.